DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com

BM-Publisher

المعاهدات العراقية البريطانية1922-1930م دراسة في اثارها الاجتماعية والاقتصادية

احمد ابراهيم محمد مصطفى*
جامعة المثنى/كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2020/7/7
تاريخ التعديل : 2020/7/12
قبول النشر: 2020 /7/19
متوفر على النت:2020/9/10

الكلمات المفتاحية :
المعاهدات
العراقية البريطانية

الملخص

حملت الدراسة عنوان (المعاهدات العراقية البريطانية 1922-1930 دراسة في اثارها الاجتماعية والاقتصادية)، وتألفت من تمهيد ومبحثين وخاتمة مثلت زبدة المخاض. احتوى التمهيد على سرد تاريخي لاحوال البلاد اثناء توقيع المعاهدات ١٩٢٢-١٩٣٠ وما رافق ذلك من شد وجذب، اما المبحث الاول فخصص لدراسة اثر المعاهدات الاجتماعي وكيف انها اسهمت في خلق مجتمع رافض للنفوذ البريطاني في البلاد، وتطرقنا في المبحث الثالث الى الاثار الاقتصادية للمعاهدات العراقية البريطانية ١٩٢٢-١٩٣٠ وكيف انها اثرت في الاقتصاد العراقي سلبا وايجابا، واعتمدت الدراسة على مصادر عدة منها وثائقية وعربية واجنبية.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2020

المقدمة

حاز تاريخ العراق السياسي على اهتمام واسع من الباحثين، إذ تلقفوا عمومياته فحولوها إلى جزئيات حتى باتت الكتابة بموضوع سياسي ضمن تاريخ البلاد فرض من الخيال لان من سبق لم يترك باباً مغلقا ليفتحه من لحق، بيد أن دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبلاد مازال ينتظر من يكشف كنهه ولاسيما اذا عنت الدراسة بتسليط الاضواء على الاثر الاجتماعي والاقتصادي لحدث قرأه الآخرون على انه سياسي بامتياز، ولعل ذلك من دواعي اختيار (المعاهدات العراقية البريطانية 1922-1930م دراسة في اثارها الاجتماعية والاقتصادية) موضوعا للدراسة، فقد درست المعاهدات العراقية البريطانية بنظرة احادية إذ سلط الباحثون أضواءهم على جوانبها السياسية غالباً والاقتصادية بحسب ما اقتضته الضرورة بيد أن اتخاذ جوانبها الاجتماعية والاقتصادية أساساً للبحث يخلق نتاجاً اصيلاً وبنظرة شمولية.

لقد أثارت فكرة البحث وعنوانه تساؤلات عدة ، انبثقت من رحمها خطة البحث ، ولعل ابرز تلك التساؤلات: ما الظروف السياسية التي كانت سائدة في العراق إبان توقيع تلك المعاهدات؟ وما الظروف

*الناشر الرئيسي : E-mail : althefery2018@gmail. Com

الاجتماعية والاقتصادية آنذاك؟ هل اثرت المعاهدات العراقية مع بريطانيا على واقع البلاد الاجتماعي والاقتصادي؟ وهل تأثرت بنودها بطبيعة المجتمع واقتصاد البلاد؟ وعلى اية حال فان بحثنا عن اجابات مقنعة للأسئلة أعلاه قادنا إلى تقسيم البحث على تمهيد ومبحثين قدمنا في التمهيد سرداً تاريخياً لظروف البلاد السياسية التي احاطت بتوقيع المعاهدات1922-1930م وما ساد في الشارع السياسي من شد وجذب بين المتنافسين سياسياً، وانتقلنا في المبحث الثاني الى الحديث عن اثر المجتمع في المعاهدات واثرها في المجتمع واكدنا على فكرة مفادها أن الوعي الشعبي يخلق تكاتفاً ولعل الاخير يشد أزر السياسي المحاور فيتحول من مغلوب على امره إلى غالب بقوة الجماهير وهو ما حدث ابان توقيع معاهدة 1926 وما بعدها، ناقشنا في المبحث الثالث اثر المعاهدات في اقتصاد البلاد واثره فيها ولعل منهج الدراسة في هذا المبحث لم يختلف عن سابقه إذ اعتمدنا على اسلوب تحليلي تبعه تركيبي غايته الوصول إلى حقائق تحمل الاصالة العلمية فعمدنا إلى اعادة قراءة النص التاريخي بعقلية المواكِب لا المتتبع للحدث فوجدنا المعاهدات اقتصادية اكثر منها سياسية كما نقلها لنا السابقون.

اعتمدت الدراسة على مصادر خضعت لحدود الزمان المتاح للدراسة فلجأنا إلى الاصيل منها لينبع النتاج من جذوره لا فروعه فعدت كتابات عبد الرزاق الحسني الوثائقية عماداً للدراسة ويأتي في مقدمتها كتاب (العراق في ظل المعاهدات) إذ وفر وصفاً دقيقاً جعلنا نتخيل الحدث بحدوده المكانية والزمانية وعضدت تلك النتاجات بدرر اكاديمية يأتي في مقدمتها كتاب فاروق صالح العمر عن (المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية1922-1948م) إذ عد هذا النتاج الأول من نوعه على المستوى الاكاديمي فكان له قصب السبق في تحليلاته واطروحاته، وعززت الدراسة بعدد من الرسائل الجامعية ابرزها رسالة حيدر غانم عبد الحسن الموسومة (موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق1925-1939م)، ولم نغفل عن صوت الرأي العام إذ عززت الدراسة بما رصدته الجرائد الحكومة والتابعة للمعارضة حول المعاهدات ورأي العامة فيها.

تمهيد: سياسة العراق ابان توقيع المعاهدات مع بريطانيا1922-1930م

عقدت أولى المعاهدات العراقية البريطانية تزامناً مع تأسيس المملكة العراقية وتشكيل أول حكومة دائمة في البلاد، ولان عملية تشكيل السلطتين السابقتين مرت بشد وجذب كانت فيه الحكومة البريطانية محركاً اساساً لتجلياته ذهب نفر من المؤرخين إلى ادراج العلاقات البريطانية العراقية وما اسفر عنها من معاهدات واتفاقيات ضمن اطر التبعية لا العلاقات المتبادلة[1]، ولعل الامانة العلمية تحتم علينا تتبع الظروف السياسية في البلاد بالتزامن مع توقيع المعاهدات لإثبات الطرح أعلاه او نفيه.

وضعت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة العراقية البريطانية 1922م قبل تتويج فيصل ملكاً على العراق ومما يؤكد ذلك مسارعة السير برسي كوكس المعتمد السامي البريطاني في العراق إلى تقديم مسودة المعاهدة بعد اسبوع من تتويج الملك وأرسلت دبلوماسيها بعد شهرين لوضع الخطوط النهائية لمخططهم السياسي[2] وهو امر له دلالاته الخاصة التي تنتهي إلى اعتبار وجود الملك فيصل احد مستلزمات توقيع المعاهدة وما يليها اكثر من اعتباره زعيماً لسلطة سياسية في بلد محتل.

انقسمت الاوساط السياسية في نظرتها لمعاهدة 1922م والتي تألفت من ديباجة وثمانية عشر مادة إذ رفضها بعضهم رفضاً قاطعاً ووجدوها وجها اخرا (لصك الانتداب)[3]، ونظرت لها اوساط اخرى بوصفها اتفاقية تجبر العراق على تنازلات دون مقابل فسعوا إلى تشذيب بعض بنودها، وبين هذا الموقف وذاك نشطت المعارضة وبادرت إلى تأسيس احزاب ترفض المعاهدة رفضاً قاطعاً واجبر مجلس الوزراء العراقي إلى تأخير المصادقة على

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

المعاهدة ولاسيما ان دستور البلاد لم يصادق عليه بعد ولم تشكل السلطة المسؤولة عن المصادقة عليه وعلى المعاهدة[4] وحتى عندما شكلت الحكومة العراقية لجنة لمتابعة بنود المعاهدة برئاسة ياسين الهاشمي خرج الاخير بتقرير هيج فيه الشارع العراقي مما دفع الحكومة البريطانية إلى استخدام التهديد والوعيد الذي اتى اكله في توقيع المعاهدة لاحقاً[5]، نستنتج مما سبق بان ظروف البلاد السياسية في عام 1922م لم تكن مؤاتية لولادة علاقات سياسية متكافئة بين دولة عراقية ناشئة واخرى أجنبية محتلة ويبدو بان الحكومة العراقية وجدت نفسها بين مطرقة بريطانية وسندان شعبي فانتهجت سياسة توفيقية.

قررت عصبة الامم في 16كانون الاول1925م بقاء العراق تحت الانتداب البريطاني لخمس وعشرين عاماً وان توثق مدة الانتداب بمعاهدة بين العراق وبريطانيا وتقدم إلى عصبة الامم وكان واضحاً للمتتبعين بان هذا القرار صيغ بأيدٍ بريطانيةٍ ووقع بإمضاءٍ أمميٍ[6]، ومما يدل على ذلك أن نص المعاهدة ارسل من الحكومة البريطانية إلى نظيرتها العراقية بعد اثني عشر يوماً من صدور قرار العصبة وقوبلت مسودة المعاهدة بتوجس من حكومة البلاد والملك لما فيها من بنود قيدت العراق[7] ولاسيما في مسألة تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية لكن ما جعل الحكومة العراقية تقبلها هو وعد صريح بضمان دخول العراق في عصبة الامم من لدن بريطانيا فوقع مجلس الوزراء على المعاهدة في 13 كانون الثاني1926م ووافق عليها مجلس النواب في 19كانون الاول1926م ومن الجدير بالذكر فان المدة التي استغرقتها الحكومتان في مناقشة المعاهدة والمصادقة عليها برزت فيها مجموعة من الاحزاب الوطنية والتي برز اثرها تزامناً مع مشكلة الموصل[8]، وتلافياً للخطر الذي رافق ارتماء الحكومة العراقية الكامل في احضان المفاوض البريطاني وتخويله التفاوض نيابة عنها مع الحكومة التركية ومنحه صلاحيات عليا بذلك[9].

امتازت معاهدة 1927م عن ما سبقها ولحقها بان رغبة الحكومة العراقية في توقيعها كان اشد من رغبة نظيرتها البريطانية إذ سعت الأولى إلى الدخول في عضوية عصبة الامم عبر المعاهدة وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية بما يخدم مصلحة العراق واتفقت مع الجانب البريطاني على نقل المفاوضات إلى لندن للابتعاد عن الصخب الذي تثيره المعارضة في العراق وبعد شد وجذب في المفاوضات وانسحاب رئيس الوفد ورئيس وزراء العراق آنذاك جعفر العسكري لتعنت الجانب البريطاني الذي يبدو بانه فضل التفاوض مع فيصل على انفراد وتم الاتفاق على بنود المعاهدة وكتب فيصل للعسكري بضرورة الحضور وتوقيع المعاهدة التي حققت مراد الحكومة العراقية إذ اعترفت بريطانيا بالعراق بلداً مستقلاً ووعدت بمساعدته للدخول في عصبة الامم والغت المعاهدتين السابقتين[10]، ولما دفعت المعارضة باتجاه عدم توقيع المعاهدة لعدم اشتمالها على كل ما سعت الحكومة العراقية لتحقيقه ولاسيما تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية صدم الشارع العراقي بتهديد الحركة الوهابية التي ما انفكت تنفذ غايات بريطانيا وحلفائها حتى يومنا الحاضر فاستخدمت الاخيرة سياسة الابتزاز خارجياً وداخلياً إذ انبرت المعارضة لرفض المعاهدة مما دفع وزارة جعفر العسكري لتقديم استقالتها وبقيت المعاهدة من دون توقيع[11]، لتحل بدلاً عنها معاهدة 1930م والتي ادرجت على طاولة المفاوضات بدءاً من تاريخ فشل توقيع معاهدة 1927م ، وبالطبع فان معاهدة 1930 هدفت إلى ما هدفت له المعاهدة السابقة من ادخال العراق في عصبة الامم وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، من جانبها فان حكومة بريطانيا سعت إلى توقيع معاهدة جديدة تتناسب مع التغيير الداخلي الذي تمثل باعتلاء حزب العمال سدة الحكم في بريطانيا وبالطبع فان توقيع معاهدة بخطورة معاهدة 1930م يتطلب حكومةً عراقيةً ميالةً لبريطانيا ولا يوجد في العراق سياسي اكثر ميلاً من نوري السعيد فشكل حكومته في 23اذار 1930م وبعد شهرين ونيف،

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

وتحديداً في 30 حزيران1930م وقعت المعاهدة مما يدلل على أن بنودها كانت جاهزة قبل الدخول في مفاوضات ابرامها، وتعد معاهدة 1930م آخر المعاهدات الرسمية في العهد الملكي لان معاهدة 1948م لم تكتمل إذ سقطت بعد سلسلة مظاهرات اجتاحت البلاد[12] مما يدلل على أن الوعي الجماهيري الذي لا يخلق الا بتطور اجتماعي واقتصادي قد نضج واضحى يفهم الخطط الاستعمارية وهو امر خلق بتأثير المعاهدات السالفة في واقع العراق الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما نسلط عليه الاضواء في المباحث الاتية.

المبحث الاول: المجتمع العراقي في ظل المعاهدات 1922-1930م

تحكمت بريطانيا بجهاز البلاد الإداري وهو امر مكنتها منه معاهداتها مع العراق، إذ اشارت المادة الثانية من المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922م الى إلزام الحكومة العراقية بعدم تعيين موظفين غير عراقيين في وظيفة تتطلب اصدار ارادة ملكية دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية واستحصال موافقتها، اما في الميدان العدلي فأجبرت المادة التاسعة وحتى الحادية عشر من المعاهدة اعلاه الحكومة العراقية بسن قوانين تحفظ حقوق رعاياها الاجانب[13]؛ فأصبحت بريطانيا وكيلة على طوائف -عاشت وانصهرت في المجتمع العراقي- غير مسلمة بحجة رعاية مصالحها وحولتها إلى آفة تدب في المجتمع العراقي، ولاسيما بعد ان اردفت المواد في اعلاه بأخرى تجيز التبشير الذي ارتبط تأريخياً بإثارة النعرات الدينية في العراق والتمهيد لاستعمار من نوع اخر.

لم تسهم المعاهدات العراقية البريطانية في تغيير بالتركيبة الاجتماعية العراقية بشكل مباشر مقارنة مع عوامل اخرى ولعل ابرزها الهجرة من الريف إلى المدينة وتحول المدينة إلى مكان جذب للفلاحين والقرويين الذين عانوا من ضغط ملاك الاراضي والضرائب المفروضة عليهم وانخفاض اسعار محصولهم مقابل توفر فرص العمل في المدينة ولاسيما بعد تأسيس الجيش العراقي الذي فتح ابوابه لاستقبال هؤلاء المهاجرين[14]، لكن يمكن القول ان جميع هذه العوامل ولدت من رحم تأثير المعاهدات العراقية البريطانية ابان مدة الدراسة؛ اذ لم تكن الجماهير العراقية مهتمة بمتابعة الشأن السياسي قبل عام 1925م[15]، وعلى الرغم من هامش المعارضة الشعبية الذي انطلقت بوادره منذ عام 1920م[16] مروراً بعام 1922م واستغلال المعارضة العراقية مناسبة ذكرى تتويج الملك فيصل للهتاف بشعارات مناهضة لبريطانيا؛ تعبيراً عن رفضهم للمعاهدة العراقية البريطانية 1922م وبحضور المندوب السامي الذي عد تلك الهتافات اهانةً صادحةً لحكومته[17]، لكن المجتمع العراقي ظل متقوقعاً في معترك الحياة الاقتصادية اليومية، اذن كيف اسهمت المعاهدات العراقية البريطانية في انخراط المجتمع العراقي بدوامة التطورات السياسية في البلاد؟ لقد فرضت المعاهدات العراقية البريطانية التزامات في المجال التعليمي على الجانب البريطاني اسهمت في ازدياد عديد المرافق التعليمية في البلاد ففي المدة من 1922-1926م ازدادت المدارس الابتدائية من 151 مدرسة تضم 15275 طالباً إلى221 تضم20654 طالباً، وتزامناً مع ارهاصات معاهدة 1926م افتتحت سبع مدارس ابتدائية وثلاث مدارس ثانوية[18]، وابان الازمة الاقتصادية التي عمت العالم 1929-1933م فتر نشاط الدولة التعليمي فلم تفتتح في هذه المدة الا مدارس قليلة، وشهدت هذه الاعوام انخفاضاً واضحاً في نسبة الاقبال الطلابي وهو امر بديهي لان العوائل العراقية انشغلت بسد جوعها اكثر من تعليم ابنائها، ومن الجدير بالذكر فان وزارة المعارف بادرت إلى الغاء جامعة اهل البيت لخفض الميزانيات وتدوير مخصصاتها إلى باب الابتعاث[19]، اي ان الجانب البريطاني اسهم –دون قصد- في ولادة شريحةٍ اجتماعيةٍ مدنيةٍ مثقفةٍ معارضةٍ لنفوذه في البلاد، وكان عام 1948م وما تلقته المفاوضات البريطانية العراقية لتوقيع معاهدةٍ جديدةٍ من طعناتٍ نجلاءٍ من تلك الشريحة ايذاناً ببدء مرحلة ثقافية جديدة لتلك الشريحة الاجتماعية الناشئة.

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

لم يكن اثر المعاهدات العراقية البريطانية 1922-1930م على الواقع التعليمي في البلاد ايجابياً بالمطلق؛ لان اقسى ما عاناه التعليم في البلاد انبثق مما ورد في تلك المعاهدات من تفاهمات وابرزها: نفوذ المستشارين البريطانيين في وزارة المعارف وتأثيرهم في سياسة الوزارة وسلامة مناهجها الفكرية منذ معاهدة 1922م التي فرضت مادتها الرابعة وجود هؤلاء المستشارين، وألزمت الحكومة بالامتثال لتوجيهاتهم؛ إذ ما انفكوا يتدخلون في كل شاردةٍ وواردةٍ، وعلى الرغم من أنهم اضافوا ما يحسب لهم في هذا المجال؛ ظلت السياسة التعليمية في البلاد اسيرةً لتوجهاتٍ خارجيةٍ الا في مناسباتٍ تقلد فيها وزراء افذاذ عملوا على تحجيم دور المستشارين البريطانيين لتبرز وزاراتهم بشخصية عراقية واضحة[20]، وانعكس هذا الاثر السلبي على الواقع الصحي في البلاد؛ اذ دفعت البلاد ضريبة موقعها الاستراتيجي ومناخها القاسي وتشرفها باحتواء مراقد الأنبياء والأولياء من واقعها الصحي، ولاسيما انها أضحت قبلة ثانية يقصدها زائرو المراقد المقدسة ومن يرومون دفن موتاهم، فإذا حدث وباء في أقطارهم سرعان ما ينتقل لها[21]، ولعل سوء الإدارة الصحية العثمانية السابقة فاقَمَ في حينه هول المشاكل الصحية في البلاد[22]، ويبدو أن ضعف الثقافة الصحية لدى المواطن العراقي جعلته فريسة سهلة للأمراض[23]، وكان على القيادة العسكرية البريطانية بعد أن استتب لها الأمر في العراق أن تسعى للنهوض بالواقع الصحي فيه، لتبقي جيشها بمنأى عن الأمراض المعدية، فألفت نواةً للنظام الصحي في العراق إذ سرعان ما تطورت لتصبح مع قيام الحكومة العراقية المؤقتة عام 1920م مصلحة للصحة تضم أكثر من ألف شخص، 10% منهم بريطانيون 14% هنود والباقي من العراقيين[24]، وتوالت الإرشادات الصحية للمواطنين عبر الصحف المحلية[25]، مما خلق شريحة تحمل ثقافة صحية أولية انطلقت من رحم المجتمع العراقي، لكن عام 1922م كشف عن إحصائية مخيفة لعدد الكوادر الطبية العراقية المحترفة العاملة في البلاد بتسع أطباء مقابل 177 من الأجانب وثمانية صيادلة عراقيين يقابلهم 49 أجنبياً 11 موظفاً صحياً مقابل 103 أجانب[26]، ومما زاد الطين بله دمج الصحة العمومية والمعارف بوزارة واحدة في الحكومة العراقية المؤقتة[27]، وعلى أن عبد الرحمن النقيب أولى اهتماماً كبيراً بالصحة في وزارته الثانية عندما افرد لها وزارة خاصة، إلا أن مشروعه أجهض في22 نيسان1922م، إذ ألغيت الوزارة وباتت مديريةً عامةً منضويةً بإطار وزارة الداخلية[28]، فاضحت تحت سيطرة مستشار الوزارة البريطاني الذي فرضته اسس التفاهم بين الحكومة العراقية والبريطانية عام 1922م، ونظراً لشحة الكوادر وضعف الجانب الخدمي في المؤسسات الصحية بالبلاد انعدمت ثقة المواطنين بها فانعكس ذلك على أعداد المرضى المعالجين داخل المستشفيات وخارجها، ففي عام 1924م عولج في المستشفيات العراقية ما يناهز(15402) مريضاً، في حين بحث(1071886) آخرون عن العلاج في خارجها[29]، وبالتالي وجب على السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد أن تحصر تفكيرها بتقوية الأداء الصحي من خلال مضاعفة الكوادر المدربة ولاسيما المواطنين منهم، وتأهيل المستشفيات والمستوصفات الصحية ونشرها في عموم البلاد، ومتابعة أسباب تفشي الأمراض والقضاء عليها وهو أمر تكفلت به الحكومة ولم تسهم المعاهدات فيه الا بالنزر اليسير.

انعكست المعاهدات العراقية البريطانية على ارتفاع مستوى التكاتف والتظافر بين أبناء المجتمع العراقي فعندما سعت بريطانيا الى استغلال مطالبات تركيا بضم الموصل للضغط على الحكومة العراقية وتوقيع معاهدة جديدة، وعندما ضغطت قبيل معاهدة 1927م على الحكومة العراقية مستغلة الهجمات الوهابية على حدود البلاد لإحراجها واجبارها على الإسراع في توقيع المعاهدة[30]، شهد الصف الاجتماعي في العراق حالة تراصٍ منقطعة النظير اجهضت المحاولتين مما اثار استغراب البريطانيين، والسؤال هنا ما الذي دفع العراقيين الى تجاوز مشكلاتهم الاجتماعية والوقوف

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

بوجه السياسة البريطانية في هذا الشأن بشيء من التلاحم غير المعهود؟ ان محاولة تقديم اجابة مقنعة على هذا السؤال تتطلب تجذيراً سيكولوجياً لمرتكزات العقلية العراقية ومتبنياتها الثقافية؛ إذ ارتبط الفلاح العراقي مع ارضه بعلاقتين، تقوم الأولى على المصلحة الاقتصادية أو الضرورة المعيشية فيما تقوم الثانية على الارتباط المعنوي؛ فالأرض توفر للفلاح مورد رزقٍ وحيدٍ، ويتجسد فيها تراث الآباء والأجداد، حتى أضحى الفلاح ينظر إلى أرضه على أنها جزء من شرفه الواجب صيانته من كل أجنبي[31]، وعليه تقع مسؤولية توفير لوازم ديمومته، ولما كانت المياه ابرز تلك اللوازم، استعد الفلاح للتضحية بنفسه مقابل توفيرها[32]؛ لان إدارة الدولة الحديثة لم تتبع سبلاً أكثر مرونة ودقة في توثيق ملكية الأراضي لمستحقيها، وضمان التوزيع العادل لموارد المياه لها[33]، فشعر الفلاح أن ما عجزت الدولة عن توفيره[34]، لابد من تحقيقه بقوة الجماعة، فتكتل مع أخيه الفلاح حتى كونوا بمجموعهم منظومة قبلية غير واضحة المعالم، حولت الأرض إلى غنيمة يبحث عنها المتصارعون[35]، فتبلور فكر جديد لدى الشيوخ والملاكين، وأدركوا أن زيادة الأطيان لا يرتبط بالاستحقاق قدر ارتباطه بوجود موئل سياسي يلجئون إليه، فانخرطوا ضمن تكتلات حكومية وأخرى معارضة، ولما كانت هاتان الجهتان ساخطتين على بنود المعاهدات - سراً وعلانية - استثمرتا القاعدة الجماهيرية التي منحتها الحاجة المادية لهما فحركتا الشارع ضد المعاهدات التي تأطرت بتهديد (لأرض الاباء) ومحاكاة – من دون قصد - لمخاوف الفرد العراقي السيكولوجية والثقافية.

كانت الحكومة العراقية شريكةً في تكوين الصورة المشوهة التي علقت في ذهنية الحكومة البريطانية عن الشعب العراقي[36]؛ اذ ما انفكت تقزم مطالبه وتستجديها في مفاوضاتها وتظهره بمظهر اللاهث وراء الاستقلال بوصفه هبةً يقدمها المفاوض البريطاني بعد ان يحصل على ما يريد؛ فمثلاً ارسلت الحكومة العراقية في 16 شباط 1930م - وكانت آنذاك في خضم مفاوضاتٍ حثيثةٍ لتوقيع معاهدة 1930م - كتاباً التمست فيه دار الاعتماد البريطانية حث حكومتها على الاسهام الفاعل في ادخال العراق في عصبة الامم، واشارت الى ان هذا الامر هو مطلب الشعب العراقي الرئيس وهم يعلقون الآمال على الحكومة البريطانية للاستجابة له[37]، وعندما وقعت المعاهدة مع الحكومة البريطانية في 30 حزيران 1930م اوصت بحل مجلس النواب لانتخاب مجلس جديد يمثل (ارادة الشعب) واستفتاءه بالمعاهدة، واصدر الملك ارادته بحل المجلس النيابي في 1 تموز من العام نفسه لتشرع الحكومة بالانتخابات في الشهر نفسه[38]، وانكبت الحكومة على توفير الادوات اللازمة لتزييف ارادة الشعب العراقي في الانتخابات اذ ارسل رئيس الحكومة نوري السعيد برقيةً مستعجلةً في 10 تموز 1930م امر فيها **"بعدم الاسراع في ترشيح النواب"** قبل رجوعه من لندن[39]، بالمقابل اشتغلت الحكومة العراقية على احتواء الهيئات التفتيشية المسؤولة عن اجراء الانتخابات، وداومت على استدعائها لاجتماعاتها التي تعقدها في بغداد، ويبدو ان تلك الهيئات كانت حريصةً على ارضاء الحكومة فواظبت على حضور تلك الاجتماعات التي ربطت بين فكرة المواطنة ومصالح البلد العليّا من جهة وتزوير ارادة الناخبين وابعاد المعارضة السياسية ابتغاء تأليف مجلس نيابي مؤيد للسلطة من جهة اخرى[40]، ولعل ما سبق يفسر حيازة الحكومة على ثلثي مقاعد المجلس في انتخابات تموز 1930م، وموافقة المجلس النيابي بوصفه (انعكاساً) لرأي الجماهير العراقية على معاهدة 1930م[41].

المبحث الثاني: الاقتصاد العراقي في ظل المعاهدات1922-1930م

بنيت فكرة الارتباط مع العراق بمعاهدات - اختير زمانها بعناية - على اساس ضمان المصالح الاستعمارية البريطانية بعد الجلاء من العراق، فلا غرو أن تصيب تلك المعاهدات الاقتصاد العراقي بمقتلٍ مقارنةً بالميدان الاجتماعي إذ بدا تأثيرها جلياً في مفاصل البلاد الاقتصادية ولاسيما النفط؛ لان المصالح البريطانية

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

اشتغلت على نفط العراق منذ ايقانهم بوجوده في عمق الارض حتى ان (شركة النفط التركية)[42] استثمرت حالة الإرباك التي تعيشها الحكومة العراقية؛ نتيجة للضغوط السياسية عليها - وأهمها مطالبة تركيا بالموصل-[43] لتضع قضية منحها امتياز للتنقيب عن النفط العراقي على طاولة البحث، ويبدو ان الحكومة البريطانية متجسدةً بمعتمدها السامي في العراق[44] استغلت تلك القضية للضغط على المفاوض العراقي؛ فتبنت مطالبات شركة النفط التركية، وأشعرت الحكومة العراقية بأن الشركة تجدد مطالبها بامتياز للتنقيب عن النفط في العراق؛ محتجةً بالموافقة المبدئية من الحكومة العثمانية[45]، وأمام الظروف السياسية الصعبة وضغوط المعتمد السامي، وبعد خطب ود الولايات المتحدة الأمريكية[46]؛ بوشر بالمفاوضات - بين مندوب الشركة وممثلين عن الحكومة العراقية- التي تعثرت كثيراً قبل ان تصدر الإرادة الملكية في 8 آذار1925م بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بعقد الاتفاق مع (شركة نفط العراق البريطانية)[47]، ومن الجدير بالذكر فان الرأي العام العراقي وصف الاتفاقية بانها **"منحت موارد البلاد الاقتصادية إلى الشركات الأجنبية بصفقاتٍ خاسرةٍ"**[48]، ولعل السياسة المريبة للشركات النفطية الاجنبية العاملة في البلاد، واستغلالها للمستهلك العراقي؛ دفع نواب البلاد لتنبيه الحكومة إلى تلك الممارسات ففي خطبة مطولة تكلم فيها احدهم عن أداء شركات النفط وبيعها للنفط بالسوق السوداء قال:

"النفط الأسود يباع الغالون الواحد منه في العراق بثمانية فلوس اعتيادياً، ويجوز أن يباع بأقل من ذلك عند بعض المتعهدين، وبالأمس أتاني كتاب من صديق هذا نصه: اني مشغول كثيراً في شراء النفط لمضخاتي ومزارعي طيلة هذه المدة، ومراجعاتي للشركة من حين لآخر هي التي منعتني من زيارتك حتى أنني كلما أردت النفط من الشركة بالسعر المعلوم هي لا ترضى أن تبيعه لي بل تريده الكلن في تسعة عشر فلساً، أنا لا ادري هل بلغ التلاعب عند الباعة حتى وصل إلى الشركات التي أسعارها ثابتة والتي لا تتساهل بالتنزيل فلساً واحداً عن السعر المعلوم، وتريد أن تزيده ضعفاً على النفط الذي فيه حياة الزراعة ونحن نحتاج إلى النفط أكثر من غيره .... شركات النفط في العراق تبيع البنزين في نفس لندن بثمانية وأربعين أو خمسين فلساً بضمن ذلك ما يكلفها من النقل... في حين انه يباع عندنا بستة وستين فلساً ونحن راضون بهذا المبلغ لأننا نرى البنزين من الكماليات لا الضروريات"[49]

ويبدو أن ما كان يعانيه المزارع صاحب الرسالة لم يكن وضعاً خاصاً أو تصرفاً شاذاً بل كان سمة بارزة لسياسة الشركات النفطية الأجنبية في إغراق السوق بالمنتج النفطي تارة أو تخفيض الإنتاج إلى أقصى حد لخلق أزماتٍ اقتصاديةٍ تارةً أخرى[50]، ولا غرو ان تنعكس تلك السياسة على الواقع الاجتماعي للمواطنين العراقيين ولاسيما المشتغلين منهم في الزراعة، وعليه فان فتح باب الاتفاقيات السياسية مع الشركات النفطية لخطب ود الحكومات التي تتبناها انعكس سلباً على الواقع الاجتماعي في البلاد؛ ففي اواخر العام 1931م انخفض مستوى انتاج البنزين لشركة النفط العراقية إلى (623) الف لتر بعدما كان يقدر في مطلع العام نفسه بـ (1298000) لتر، بالمقابل دخلت شركة نفط خانقين على خط التلاعب في الانتاج اذ كانت في المدة 1927ـ1934م ترفعه تارة وتخفضه في أخرى[51].

اسهمت سياسة الشركات النفطية الاقتصادية ولاسيما ما عرف بالبيع بالآجل او التقسيط في خنق المستهلك العراقي، واضطراره لشراء المنتجات النفطية بأسعارٍ باهظةٍ؛ لعدم توفر السيولة المالية لديه، وكانت الشركات تحجب النفط عن الفلاح اذا ما تأخر في تسديد الاقساط المترتبة عليه، مما جعله أسيراً لوكلاء تلك الشركات في منطقته، واذا ما اراد الفلاح ان يشتري النفط من وكلاء اخرين في مناطق اخرى؛ يمتنع هؤلاء من بيعه، فيكون لزاماً عليه أن يدفع صاغراً لأي سعر يفرضه الوكيل، ولعل بعض هؤلاء الوكلاء ممن يرغبون في تزويد الفلاح بالنفط دون اجباره على سداد مديونيته

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

-مراعاة لوضعه وفقره- يُهدَّدون بالحرمان من وكالاتهم التي تعد مصدر رزق لهم، وتتلقاهم الشركات بخطابات صارمة [52].

ارتبطت حركة القطاع الصناعي في العراق ارتباطاً طردياً بنظيرتها في التبادل التجاري فيه؛ لان ازدياد نشاط الأخير تتطلب تطور أداء الأول، وان ازدهارهما يسهم في تعديل اعوجاج المسارين الاقتصادي والسياسي للدولة، وابان حكم الدولة العثمانية كان الاهتمام بالصناعة في العراق يسير بخطواتٍ متعثرةٍ، واقتصر على الصناعات العسكرية دون التنموية، اما ما شهدته معامل النسيج والطحين وصناعة الثلج من اهتمام؛ فينبثق من حاجة الدولة لتلك الصناعات ابتغاء دعم المجهودات الحربية، وظلت الصناعات التي تدخل في صلب الحاجة اليومية للمواطن العراقي ضئيلة - إن لم نقل معدومة - ومحاطة بالفساد الحكومي [53].

تغلغل الاستثمار الاجنبي في سوق الصناعات العراقية بشكل واضح منتصف القرن التاسع عشر؛ مستغلاً تعثر نظيره المحلي الذي دخل الى السوق العراقية باستحياء [54]؛ فارتفع المخطط البياني للاستيراد والتصدير في العراق، إذ بلغت عديد السفن الداخلة والخارجة من ميناء البصرة عام 1896م (660) سفينة تحمل (170566) طناً من البضائع [55]، وبرزت الحاجة لإدخال المكننة بوصفها وسيلة لتقليل الجهد، وتحسين النوع، علاوة على رفع الكميات المصدرة، ويبدو أن ثقل كفة الاستثمار الأجنبي على حساب المحلي له مسبباته واهمها: ما فرضته الاتفاقيات الاقتصادية الاجنبية مع الحكومة العثمانية [56]، والمعاهدات البريطانية مع الحكومة العراقية انطلاقا من عام 1922م، وتردد التجار العراقيين من زج أموالهم المحدودة في السوق العراقية غير المشجعة بالنظر لاضطرابها وازدحامها بالبضائع الأجنبية المدعومة حكومياً، وتركز رؤوس الأموال **"بأيدي أصحاب الأراضي من شيوخ العشائر الذين ما كانوا يفهمون أصلاً مردودات استعماله في مجال الإنتاج الصناعي فكان الادخار أو اقتناء الذهب والسلاح غاية ما يرجونه من مواردهم المتزايدة"** [57].

تعهدت الحكومة البريطانية في المادة الخامسة والسادسة عشرة من المعاهدة العراقية البريطانية عام 1922م بربط العراق باطر الاستيراد والتصدير المعتمدة في محيطه العربي والاقليمي، ووعدت بتقديم مساعدة مالية وفق اتفاقية منفصلة، وقعت في 25 اذار1925م اشارت مادتها الأولى الى سد العراق لنفقاته من ايراداته السنوية، ويبقى تحت الاستشارة البريطانية حتى ترى الاخيرة مدى امكانيته في الاعتماد على ذاته، واكدت المادة الثالثة على ان المساعدة المالية المقدمة من الحكومة البريطانية ستخفض عاماً بعد عام ولعلها خطة مدروسة؛ فالشعب لا ينتظر من حكومة معينة اسرافا ثم تدبير، وان فعلت ذلك ستكون بين خيارين: اما الزوال او الاقتراض وكلاهما في مصلحة بريطانيا ولاسيما ان الاخيرة ضمنت 25% من ايرادات العراق لسد نفقات حربها في 1915-1918م وهو ما اكدت عليه المادة الرابعة من الاتفاقية، ولعل ما زاد الازمة اتساعاً؛ اعفاء المواد المستوردة لصالح الجهد البريطاني من الرسوم الكمركية ولما كان هؤلاء يقيمون مزايدات لبيع هذه المواد عندما تستهلك بنسبة معينة لتستورد غيرها؛ اصيبت تجارة البلاد بكساد كبير؛ لان المستهلك يفضل سلعة مستخدمة وببدل زهيد على اخرى اقل كفاءة وبسعر مزيد، وعلى اية حال فان اثر معاهدة 1922م ظل مستمراً فيما تلاها من معاهدات واتفاقيات وظل الاقتصاد العراقي اسيرا لبنود وقّعت في ظروف حتمت على ساسته تقديم تنازلات اقتصادية معينة ظلت الاجيال تدفع ثمنها، ومن الجدير بالذكر إن انحسار تفكير ملاكي الأراضي بزيادة الأطيان وشراء السلع الاستهلاكية وعدم توفير الحكومة الوطنية لبيئة عمل آمنة لأصحاب رؤوس الأموال في البلاد [58]؛ فسح المجال لبروز شريحة تجارية اعتمدت على خبرتها الاقتصادية الخاصة تمثلت باليهود الذين باتوا يتحكمون بالاقتصاد العراقي حتى الحرب العالمية الثانية1939ـ1945م، إذ كانت (95%) من واردات البلاد و(90%) من العقود التجارية و(10%) من

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

الصادرات العراقية بأيديهم[59]، وبقت الآلات الميكانيكية أدوات يتفاعل معها المواطن العراقي باستغراب واستفهام لوقت ليس بالقليل[60]، وظلت وسائل الإعلام تتابع باهتمام عودة التجار العراقيين من أوروبا[61]، لتتخذ الحكومة سياسة اقتصادية تفضيلية للمنتج المحلي لتفك اسر اقتصادها مما فرضته المعاهدات البريطانية[62] فأصبح التاجر العراقي أمام المغريات الحكومية مضطر لإنشاء مصانع تقصر المسافة مع التطور الصناعي الغربي وتفك اسر الاقتصاد العراقي وتلبي حاجة المستهلك المحلي فارتفع عدد المصانع من ستة مصانع عام1932م إلى ثلاث وثلاثين مصنعاً عام1939م[63]، وعلى أي حال فان الصناعة العراقية المرتكزة على القطاع الخاص لم تكن تستطيع اللحاق بنظيرتها الغربية المدعومة بالجهد الحكومي[64]، ويعود السبب في ذلك الى التفاهمات الاقتصادية بين الحكومة البريطانية ونظيرتها العراقية قبيل توقيع معاهدة 1930م؛ اذ سهلت الحكومة البريطانية فيها انهيار الشخصية الصناعية العراقية وتحولها الى اسيرة في جلباب المكننة الاجنبية عامة والبريطانية منها خاصة [65]، ولم يكن ذلك خافياً عن السلطة التشريعية؛ اذ طالب النائب عبد المحسن شلاش ابان قراءة لائحة قانون تعريفة الرسوم الكمركية لسنة1930م بدعم السكائر المصنوعة في العراق من خلال زيادة الرسوم على نظيرتها المصنوعة في الخارج بعد أن أبدى استغرابه من عدم إدراج السكائر العراقية ضمن المنتجات الوطنية بحجة أن مواد تصنيعها تجلب من الخارج وخاطب وزير المالية بما نصه **"إن السكائر التي تعمل الآن في العراق أخذت تضاهي السكائر الأجنبية الجيدة تقريبا وسوف أقدم لفخامته عشرين علبة من السكائر إلى ديوان وزارته ليتثبت من ان التتن الموجود فيها هو عراقي... لتكون له نموذجاً ليتقدم بكل شجاعة لزيادة الرسوم على التبغ والسكائر المستوردة من الخارج"**[66] ويبدو بان هذا المقترح ومقترحات أخرى مشابهة لبعض الساسة[67]والجمعيات ونواب البلاد[68]، خلت من نظرة مستقبلية شمولية للوضع الاقتصادي في البلاد لأنها تدفع باتجاه خنق المستهلك المحلي وإجباره على بضائع رديئة في بعض الأحيان بفرض رسوم باهظة على البضائع الواردة من الخارج وبالتالي يجبر ذوي الدخل المحدود على اقتناء البضاعة الوطنية المتواضعة غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية 1939-1945م فتحت الباب أمامها للتحرك في البلاد بحرية بعد ضعف المنافسة الأجنبية نتيجة لتعطل تجارة الاستيراد والتصدير، لكنها عادت لتعاني مرة أخرى بعد انتهاء الحرب[69] ومن ثم فان التطور المحدود في الاقتصاد العراقي ارتكز في الأساس على أحداث سياسية خارجية انعكست في الميدان الاقتصادي العالمي والمحلي.

الاستنتاجات:

خلصنا في البحث إلى استنتاجات هذه طائفة منها:

1. لم يمتلك العراق شخصية الحليف في معاهداته التي وقعها مع بريطانيا قبل عام 1930م بقدر ارتدائه ثوب التابع، ولعل استهجان الرأي العام العراقي لهذا الاسلوب التفاوضي؛ عضد موقف الحكومة العراقية في مفاوضاتها مع الجانب البريطاني لتوقيع معاهدة 1930م؛ اذ خلق ارضاً صلبة وقفت الحكومة العراقية عليها، واسهمت في خفض سقف توقعات المفاوض البريطاني، وذلك تطور اجتماعي واضح اسهمت المعاهدات العراقية البريطانية 1922-1930م في خلقه.
2. كان للمعاهدات العراقية البريطانية 1922-1930م اثاراً سلبيةً على الواقع الاجتماعي والاقتصادي العراقي؛ اذ كبلت الاقتصاد العراقي وجعلته حبيساً للاستيراد الاستهلاكي، واسهمت بشكل فاعل في كتم اخر نفس للصناعة العراقية، وسعت عبر مستشاريها الى بث سموم الثقافة الغربية في مجتمع تحكمه التقاليد والاعراف الشرقية.
3. أن ابرز الاثار الايجابية للمعاهدات العراقية البريطانية هو تنامي الوعي الثقافي والوطني لدى

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

العامة وازدياد نشاط المعارضة السياسية في البلاد مما متن موقف الحكومة العراقية في مفاوضاتها مع نظيرتها البريطانية.

هوامش البحث

([1]) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ط5، بيروت،1982م، ص ص38ـ39؛ فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية1922ـ1948م، بغداد، 1977م، ص33، ص48، ص ص58ـ59.

([2]) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ص28-32؛ احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا1922-193م، بغداد،1980، ص ص36-38.

([3]) اتفقت بريطانيا وفرنسا في معاهدة باريس على ترسيم حدود البلدان التي وقعت تحت انتدابهما وفق اسس طبيعية لا هندسية وتألفت الاتفاقية من تسع مواد ركزت على مصالح الدولتين الاقتصادية والسياسية دون النظر الى مصلحة البلدان التي وقع عليها الانتداب ووقعت في 23 كانون الاول 1920م. للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/883، عنوان الملفة: المعاهدات والاتفاقات 1920م، نص الاتفاقية البريطانية الفرنسية حول ترسيم حدود البلدان التي انتدبتها، و1، ص ص1-7.

([4]) فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق1921ـ1932م، بغداد،1978م، ص ص54-67.

([5]) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي1922ـ1936م، بغداد ،1975م، ج2، ص ص64-77.

([6]) البرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد،1978م، ص112؛ محمد مظفر الادهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني1920ـ1932م، بغداد،2009م، ص ص89-101.

([7]) F.R.U.S., Foreign Relation 1930, Memorandum From The Head of The Eastern Department British foreign Office to The Counselor of The American about Relation between Great British and The Iraqi Government, No.E751/245/93, 18th February 1929, (Washington: Government Printing Office, 1945), Vol. III, P.P. 291-293.

([8]) ابرزها حزب الاستقلال وجمعية الدفاع الوطني وحزب التقدم الذي شكله عبد المحسن السعدون للحصول على اغلبية برلمانية وحزب الشعب الذي انشأه ياسين الهاشمي لذات السبب السابق. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط2، بيروت،1983م، ص ص145-189.

([9]) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/885، عنوان الملفة: المعاهدة العراقية البريطانية التركية، الارادة الملكية في 1926/4/3م بتخويل السفير البريطانية في الجمهورية التركية للتفاوض معها حول تبعية الموصل، و4، ص10.

([10]) احمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص ص210-236.

([11]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط5، بيروت،1978م، ج3، ص240.

([12]) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص ص235-287؛ فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية1922ـ1948م، ص ص146-198.

([13]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، بغداد،2008م، ج2، ص35، ص ص40-41.

([14]) ستار نوري العبودي، المجتمع العراقي في سنوات الانتداب البريطاني1920ـ1932م دراسة في التاريخ العراقي المعاصر، ط2، بغداد،2008م، ج1، ص ص65-112.

([15]) مجيد خدوري، تحرر العراق من الانتداب، (بغداد: مطبعة العهد،1935م)، ص91.

([16]) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م)، ص390.

([17]) علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول، ط2، بيروت،2010م، ص64.

([18])حيدر غانم عبد الحسن، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق1925-1939م، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة،2011م،ص ص7-10.

([19])

([20]) نذكر منهم هبة الدين الشهرستاني وعبد المهدي المنتفكي. للتفاصيل ينظر: راهي مزهر العامري، وزراء المعارف في عهد الانتداب البريطاني1921-1932م، دراسات تربوية، مجلة، العدد الثامن، تشرين الأول، 2009م.

([21]) علي الوردي، المصدر السابق، ص ص330ـ332.

([22]) عدنان هرير جودة الشجيري، المصدر السابق، ص21.

([23]) ستيفن همسلي لونكريك وفران ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز1958م، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، بغداد،2009م، ص174؛ علي الوردي، المصدر السابق، ص331.

([24]) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، 1989م، ج2، ص434.

([25]) ((العراق))، جريدة، بغداد، الاعداد242، 243 في16/آذار/1921م، 17/آذار/1921م.

([26]) موسيس ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، ط2، بغداد،1981م، ص189.

([27]) عدنان هرير جودة الشجيري، المصدر السابق، ص133.

([28]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص69، ص84.

([29]) هنري فوستر، المصدر السابق، ص436.

([30]) عبد العال وحيد عبود العيساوي، الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني1920ـ1932م دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، 2008م، ص145

([31]) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق1914ـ1932م، بغداد،1978م، ص56.

([32]) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط2، بيروت،2010م، ص190.

([33]) عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق1920ـ1939م دراسة تأريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد،2005م، ص25، ص ص135ـ136.

([34]) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، تعريب: جعفر الخياط، ط5، بيروت، 2004م، ص ص387ـ390.

([35]) وداي العطية، تاريخ الديوانية قديما وحديثا، النجف الاشرف، 1954م، ص163؛ علي الوردي، المصدر السابق، ص176؛ عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق1914ـ1945م، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل،2002م، ص163، ص166

([36]) ظلت الحكومة العراقية تعتمد على الاسلوب نفسه في مفاوضاتها الرامية الى عقد المعاهدات والاتفاقيات مع الحكومة الامريكية والغريب انها لم تغير منهجها التفاوضي حتى بعد دخول العراق الى عصبة الامم عام 1932م؛ اذ ما انفكت تظهر غاياتها السياسية بوصفها صورة بانورامية لأهداف المجتمع العراقي. للتفاصيل ينظر:

F.R.U.S., Foreign Relation 1936, Memorandum From The American Minister Resident in Iraq to The Acting Iraqi Minister for Foreign about A Treaty between United State American and The Iraqi Government, No.43, 25th July 1933, (Washington: Government Printing Office, 1964), Vol. III, P.P. 401-402.

([37]) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/284، عنوان الملفة: المعاهدات العراقية الانكليزية1929-1930م، كتاب رئاسة الحكومة العراقية المرقم 600 في 1930/2/16م المرسل الى دار الاعتماد البريطانية وموضوعه دخول العراق الى عصبة الامم، و6، ص8.

([38]) جعفر عباس حميدي، الانتخابات النيابية في العراق في العهد الملكي1925ـ1958م دراسة تحليلية، (بغداد: بيت الحكمة، 2010م)، ص9.

([39]) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/284، المصدر السابق، برقية رئيس الحكومة العراقية في 1930/7/10م الى جعفر العسكري حول عدم الترشيح في ترشيح نواب الحكومة، و11، ص38.

([40]) ((التقدم))، (جريدة)، بغداد، العدد 213، 24/تموز/1930م.

([41]) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/284، المصدر السابق، نص الخطاب الحكومي الذي رافق تقديم نص المعاهدة العراقية البريطانية للتصويت عليها في المجلس النيابي بدورته الثالثة، و8، ص ص22-30؛ البرت م. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص294.

([42]) وهي الشركة التي تألفت باتفاق الأطراف الدولية المتنازعة على نفط الدولة العثمانية وضمت الشركة الانكلو فارسية والبنك الألماني والشركة الانكلو سكسونية ودخلت معهم شركة رويال دتش شل الهولندية فاتفقوا على مفاتحة الصدر الأعظم سعيد حلمي باشا طالبين منح الشركة حق امتياز التنقيب عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد فوافق بتاريخ 28/حزيران/1914م. للتفاصيل ينظر: البرت م. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص248.

([43]) إذ صرح المندوب السامي لياسين الهاشمي قائلا: **"إن لجنة الحدود تعلق أهمية عظيمة على قرار الحكومة العراقية بخصوص طلب الامتياز المقدم من شركة النفط التركية، إذ أن هنالك عدد كبير من الجماعات الدولية التي تؤلف هذه الشركة لها اهتمام بنفط ولايتي الموصل وبغداد، وان هذا الاهتمام بحد ذاته تكون فيه ضمانة فعالة على ثبات الدولة العراقية والدفاع عنها ضد التعدي وانه من الضروريات الحيوية أن تأتي الحكومة العراقية بتأثير حسن على اللجنة في دور مبكر من ادوار تحقيقها وذلك بان تبرهن على أن هذه الجماعات الدولية تهتم بثباتها"**. فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية ـ التركية وفي الرأي العام، ط3، بغداد،1977م،ص313.

([44]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج1، ص275؛ جواد الظاهر، الوجيز في تاريخ العراق السياسي الحديث، بغداد،2008م، ج1، ص311.

([45]) سر ريدر بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى 1952م، تعريب: حسن احمد السلمان، بغداد، 1956م، ص145.

([46]) مُنحت الولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت على وتر المشاعر التركية خمس وعشرون بالمائة من أسهم الشركة لتترك الصف التركي

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

لصالح البريطاني. للتفاصيل ينظر: فاضل حسين، المصدر السابق، ص ص315ـ316.

([47]) وهو الاسم الذي أطلق على شركة النفط التركية في الاتفاقية الحمراء التي عقدت في 31/تموز/1928م وجمعت الدول الأعضاء في الشركة وقرر من خلالها إنهاء سياسة الباب المفتوح التي أعلنتها وزارة الخارجية الأمريكية في1922م وحصر المساهمة بالشركة بالأعضاء الحاليين وتحديد حصص كل طرف منهم وتغيير اسم الشركة، ومن الجدير بالذكر أن الشركة باشرت بأعمال التنقيب عن النفط عام1927م ليتدفق من حقول بابا كركر بكركوك في 13/تشرين الاول من العام ذاته إلا أن عملية تصديره لم تتم إلا في عام1934م. للتفاصيل ينظر: حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، بغداد،1979م، ص117.

([48]) ((الاستقلال))، العدد1267، 24/كانون الثاني/1928م.

([49]) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة1940م، الجلسة الثلاثون المنعقدة بتاريخ 4/اذار/1941م، ص ص389ـ390.

([50]) عبد الرحمن منيف، النفط والسياسة حقيقة أم خرافة، (النفط والتنمية)، (مجلة)، العدد 11، السنة الثانية، آب/1977م، ص5.

([51]) الحكومة العراقية، المجموعة الإحصائية السنوية1927ـ1933م، بغداد،1935م. ص41.

([52]) (مكتبة رعد سعد عبد الستار الامامي الشخصية)،

Letter From Rafidain Oil Company Limited in 29/September/1940 to As_Sada Hikmat&Abdul Sattar El_Imami about Credit Facilities For Cultivators;

((العالم العربي))، العدد2092، 8/كانون الثاني/1931م.

([53]) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، ص ص243ـ245.

([54]) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب1800ـ1914م، ترجمة: رؤوف عباس حامد، بيروت، 1990م، ص ص299ـ306.

([55]) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام1914م دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، بغداد،1968م، ص ص191ـ192.

([56]) هشام سوادي هاشم السوداني، العلاقات الامريكية العثمانية 1908-1920 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، 2002م)، ص ص48-54.

([57]) كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك، بغداد،1981م، ص ص21ـ22.

([58]) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، بغداد،2006م، ص194.

([59]) صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق1914ـ1952م، بغداد،1980م، ص24.

([60]) للتفاصيل ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد،2005م، ج3، ص237، ص240، ص244.

([61]) ((العراق))، العدد2382، 21/شباط/1928م.

([62]) ستيفن همسلي لونكريك وفران ستوكس، المصدر السابق، ص129.

([63]) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية، بغداد،1987م، ص35.

([64]) متي عقراوي، العراق الحديث1936م تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية، تعريب: متي عقراوي ومجيد خدوري، بغداد،1936م، ص ص152ـ153

([65]) د.ك.و، ((الوحدة الوثائقية)): ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/882، عنوان الملفة: المعاهدات والاتفاقات 1929-1938م،

Letter from The High Commissioner in Baghdad No: P/O/80 in 28/2/1929 to The prime ministry about The treatment of Iraq as the most economic embracing country, No: 1, P.P.18-20.

([66]) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929م، الجلسة الثانية والعشرون المنعقدة بتاريخ 27/كانون الثاني/1930م، ص297.

([67]) للتفاصيل ينظر: ((العالم العربي))، الاعداد1994، 2000، 2029في 12، 19/أيلول/1930م، 23/تشرين الأول/1930م.

([68]) إذ أصدرت جمعية تشجيع المنتجات الوطنية فرع النجف قرارا بعدم السماح لأعضائها باقتناء منتجات أجنبية وسيعاقب المخالف بالإنذار أولا ثم الفصل إن تكررت مخالفته. للتفاصيل ينظر: (المصباح)، (مجلة)، ج3، المجلد الثاني، السنة الأولى، آذار/1936م، ص191.

([69]) ستيفن همسلي لونكريك وفران ستوكس، المصدر السابق، ص134.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية:

1. ملفات وزارة البلاط الملكي

أ. الملفة المرقمة 311/883، عنوانها: المعاهدات والاتفاقات 1920م وتضم:

1. نص الاتفاقية البريطانية الفرنسية حول ترسيم حدود البلدان التي انتدبتها، و1.

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

ب. الملفة المرقمة 311/885، عنوانها: المعاهدة العراقية البريطانية التركية وتضم:

2. الارادة الملكية في 1926/4/3م بتخويل السفير البريطانية في الجمهورية التركية للتفاوض معها حول تبعية الموصل، و4.

ت. الملفة المرقمة 311/882، عنوانها: المعاهدات والاتفاقات 1929-1938م وتضم:

3. Letter from The High Commissioner in Baghdad No: P/O/80 in 28/2/1929 to The prime ministry about The treatment of Iraq as the most economic embracing country, No: 1.

ث. الملفة المرقمة 311/284، عنوانها: المعاهدات العراقية الانكليزية1929-1930م وتضم:

4. كتاب رئاسة الحكومة العراقية المرقم 600 في 1930/2/16م المرسل الى دار الاعتماد البريطانية وموضوعه دخول العراق الى عصبة الامم، و6.

5. برقية رئيس الحكومة العراقية في 1930/7/10م الى جعفر العسكري حول عدم التريث في ترشيح نواب الحكومة، و11.

6. نص الخطاب الحكومي الذي رافق تقديم نص المعاهدة العراقية البريطانية للتصويت عليها في المجلس النيابي بدورته الثالثة، و8.

ثانياً: الوثائق غير المنشورة المحفوظة في المكتبات الشخصية:

1. مكتبة رعد سعد عبد الستار الامامي الشخصية وتضم الوثائق الاتية:

A.Letter From Rafidain Oil Company Limited in 29/September/1940 to As_Sada Hikmat & Abdul Sattar Al_Imami about Credit Facilities For Cultivators

ثالثاً: الوثائق المنشورة:

1. مكتب العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة (F.R.U.S)

7. Foreign Relation 1930, (Washington: Government Printing Office, 1945), Vol. III.

8. Foreign Relation 1936, (Washington: Government Printing Office, 1964), Vol. III

2. محاضر جلسات مجلس النواب العراقي وتضم:

أ. الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1929م

ب. الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة1940م

رابعاً: المطبوعات الحكومية:

1. الحكومة العراقية، المجموعة الإحصائية السنوية1927-1933م، بغداد،1935م.

خامساً: الرسائل الجامعية

1. حيدر غانم عبد الحسن، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق1925-1939م، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة،2011م

2.عبد العال وحيد عبود العيساوي، الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني1920-1932م دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، 2008م

3.عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق1920-1939م دراسة تأريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد،2005م

4.عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق1914-1945م، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل،2002م

5. هشام سوادي هاشم السوداني، العلاقات الامريكية العثمانية 1908-1920 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، 2002م).

سادساً: الكتب العربية والمعربة

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

1.احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا1922-193م، بغداد،1980

2.البرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد،1978م

3.حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، بغداد،1979م

4.جواد الظاهر، الوجيز في تاريخ العراق السياسي الحديث، بغداد،2008م، ج1

5.زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام1914م دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، بغداد،1968م،

6.شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب1800ـ1914م، ترجمة: رؤوف عباس حامد، بيروت، 1990م

7.سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي1922ـ1936م، بغداد ،1975م، ج2

8.ستار نوري العبودي، المجتمع العراقي في سنوات الانتداب البريطاني1920ـ1932م دراسة في التاريخ العراقي المعاصر، ط2، بغداد،2008م، ج1

9.ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، تعريب: جعفر الخياط، ط5، بيروت، 2004م

10.ستيفن همسلي لونكريك وفران ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز1958م، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، بغداد،2009م

11.سر ريدر بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى 1952م، تعريب: حسن احمد السلمان، بغداد، 1956م

12.صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق1914ـ1952م، بغداد،1980م

13.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط5، بيروت،1978م، ج3

14.ـــــ، العراق في ظل المعاهدات، ط5، بيروت،1982م

15.ـــــ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط2، بيروت،1983م

16. ـ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، بغداد،2008م، ج2

17.علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول، ط2، بيروت،2010م

18.علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد،2005م، ج3

19.ـ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط2، بيروت،2010م

20.عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق1914ـ1932م، بغداد،1978م

21.فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية1922ـ1948م، بغداد، 1977م

22.. ، الأحزاب السياسية في العراق1921ـ1932م، بغداد،1978م

23.فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية ـ التركية وفي الرأي العام، ط3، بغداد،1977م

24.فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، بغداد،2006م

25.كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك، بغداد،1981م

26.ـــــ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية، بغداد،1987م

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312

27.متي عقراوي، العراق الحديث1936م تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية، تعريب: متي عقراوي ومجيد خدوري، بغداد،1936م

28. مجيد خدوري، تحرر العراق من الانتداب، (بغداد: مطبعة العهد،1935م)

29. محمد مظفر الادهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني1920-1932م، بغداد،2009م

30.موسيس ديرهاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، ط2، بغداد،1981م

31.هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، 1989م، ج2

32.وداي العطية، تاريخ الديوانية قديما وحديثا، النجف الاشرف، 1954م

33. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م).

سابعاً: البحوث والدراسات

1.راهي مزهر العامري، وزراء المعارف في عهد الانتداب البريطاني1921-1932م، دراسات تربوية، مجلة، العدد الثامن، تشرين الأول، 2009م.

2.عبد الرحمن منيف، النفط والسياسة حقيقة أم خرافة، (النفط والتنمية)، (مجلة)، العدد 11، السنة الثانية، آب/1977م

ثامناً: الجرائد والمجلات

أ: الجرائد

العراق بغداد 1921م

1928م

الاستقلال بغداد 1928م

العالم العربي بغداد 1930م

1931م

التقدم بغداد 1930م

ب: المجلات

1. المصباح ، ج3، المجلد الثاني، السنة الأولى، آذار/1936م

Abstract:

The title of the study is the Iraqi-British treaties 1922-1930, a study of their social and economic implications. The study consists of an introduction and two sections. The preface contained a historical account of the conditions of the country during the signing of the treaties 1922-1930. As for the first topic, it was devoted to studying the social impact of the treaties and how they contributed to creating a society that rejects British influence in the country. The third topic dealt with the economic effects of the Iraqi-British treaties 1922-1930 and how they affected the Iraqi economy, positively and negatively. The study relied on several sources, including documentary, Arab and foreign sources.

DOI:10.18018/URUK/020-13/1298-1312